

التقرير الدول

للمرحلة التمهيديّة للانتخابات النيابية

آذار - 2018

أغيفي
ع الديمقراطية



LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

بعد تسع سنوات من غياب الانتخابات النيابية بما هي عملية احتكام ديمقراطي الى الشعب من أجل تجديد تكوين مؤسسات الحكم الدستورية، بدءا بالمجلس النيابي - سلطة التشريع وهيئة التمثيل الأولى التي ستنبثق عنها حكومة جديدة - يقترب موعد يوم الاقتراع في السادس من شهر أيار القادم وسط مناخات انتخابية اقل من يقال فيها انها مثيرة للجدل.

وفي هذا السياق، وقبل الدخول في الجوانب التفصيلية للعملية الانتخابية، يهمننا كجمعية لبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات ان نسجل الملاحظات العامة التالية:

1- ان نزاهة الانتخابات هي الشرط الجوهرى الأول لمشروعية أي عملية انتخابية. وتتحقق نزاهة الانتخابات أولاً من خلال توفير شروط الحياد في إدارة العملية الانتخابية، وهذا هو مغزى المطالبة الدائمة بتشكيل هيئة مستقلة لإدارة وتنظيم والإشراف على العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد تسجل الجمعية ان شرط الحياد غير متوفر لسببين جوهريين:

- الأول هو وجود حكومة من المرشحين تدير العملية الانتخابية، إنّ 17 وزيراً في الحكومة الحالية ومن ضمنهم رئيس الحكومة ووزراء المالية والداخلية والخارجية، هم مرشحون لبل رؤساء لوائح أحياناً كثيرة، ولا يوجد في ممارساتهم الحالية (ونحن على مسافة 40 يوماً من عملية الاقتراع)، ما يوحي بانهم يفصلون بين مهامهم وصلاحياتهم ومواردهم كوزراء مكلفين بإدارة الشأن العام لصالح كل المواطنين، وبين كونهم مرشحين للانتخابات.
- السبب الثاني لغياب شرط الحياد، ان هيئة الاشراف على الانتخابات ليست مستقلة (وجودها كهيئة دائمة هو خطوة إصلاحية جيدة ولكنها غير كافية)، ولا وُضعت بتصرفها الإمكانيات الكافية التي تسمح لها بالقيام بدورها في الحؤول دون استخدام الموارد العامة ومواقع السلطة في خدمة المصالح الانتخابية للأقوياء.

بناء على ذلك، تسجل الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات عدم توفر شرط الحيادية في إدارة العملية الانتخابية.

2- الشرط الثاني المتمم لسلامة العملية الانتخابية هو تكافؤ الفرص امام المرشحين. وهذا شرط متمم للحياد. وفي هذا الصدد تسجل الجمعية وجود ثغرات هامة في قانون الانتخاب نفسه تعيق تكافؤ الفرص، كما تسجل ان الممارسة الانتخابية نفسها خلال الأسابيع والشهر الماضية تشكل انحيازاً واضحاً لصالح بعض المرشحين على حساب آخرين ممن يتمتعون بموارد شتى. فالمرشحون الذين هم في مواقع المسؤولية الحالية، او الذين يملكون وسائل اعلام او هم شركاء

فيها، او الممولين منهم لديهم افضليات واضحة تتجلى في القدرة على الحضور الإعلامي الطاغي في ظل تعميم على بقية المرشحين والمرشحات؛ كما لديهم القدرة على استخدام موارد الدولة ومشاريع الوزارات والمؤسسات وتوظيفها في حملاتهم الانتخابية وكذلك استخدام المؤسسات العامة؛ ولديهم القدرة على تجاوز القانون او استخدامه ضد خصومهم بسهولة نسبية؛ كما لديهم الموارد المالية الكافية من اجل الإعلان الانتخابي بالشراكة مع المؤسسات الإعلامية وتنظيم المهرجانات وغير ذلك من الأنشطة، في ظل غياب آليات ضبط فعلية تضمن الحد الأدنى من تكافؤ الفرص الحقيقية.

بناء على ذلك، فإن الجمعية تسجل وجود خلل جوهري في تكافؤ الفرص بين المرشحين لأسباب تعود الى القانون، والى الممارسة الانتخابية.

3- ان قانون الانتخابات نفسه عامل رئيسي مساهم في اضعاف سلامة العملية الانتخابية. وتسجل الجمعية الملاحظات التأسيسية التالية على هذا القانون:

- هذا القانون تم التوافق عليه خارج المؤسسات الدستورية بين اطراف سياسية رئيسية فرضته على الأطراف الأخرى الشريكة معها وعلى مضمض، كما صرح أكثر من طرف - ثم تم اخراج التوافق عليه في المجلس النيابي،
 - هذا القانون وضع من قبل المرشحين أنفسهم، وتم تفصيله بناء على التوازنات والمصالح الخاصة بهم، مما جعله قانونا هجيناً، فلا هو بأكثرية ولا هو بنسبي؛ ولا هو على أساس المحافظة ولا القضاء؛ ولا هو انتخاب لللائحة على أساس سياسي ولا هو انتخاب لأفراد...الخ. يضاف على ذلك ان هناك انتهاكا جوهريا لمبدأ قانوني ثابت هو ان لا يتولى أصحاب المصلحة المباشرة التشريع في الأمور التي تطال مصالحهم، وقد حصل العكس تماما مع قانون انتخابات سنة المرشحون أنفسهم لأنفسهم، ويتولون بأنفسهم الاشراف على تنفيذه.
 - القانون هجين: ان تقسيم الدوائر من جهة، والتمييز بين الدائرة الكبيرة والدائرة الصغرى، والصوت التفضيلي، معطوفا على التوزيع الطائفي، أضيف الى ذلك طريقة احتساب الفائزين وترتيب أصحاب الأصوات التفضيلية من اللوائح المتنافسة في لائحة واحدة تمهيدا لتحديد الفائز ضمن التوزيع الطائفي وعلى أساس الدائرة الصغرى، قد عطل بشكل جوهري أي أثر إيجابي لاعتماد النسبية في القانون بما كان مطلبا اصلاحيا لأطياف عريضة ومتنوعة. وقد نتج عن هذا القانون اضعاف التحالفات السياسية فنجد لوائح تجمع بين مرشحين لا يجمع بينهم برنامج او فكر سياسي مشترك لا بل تميزت علاقاتهم بالخصومة المزمنة. كما ان بعض هذه التحالفات لم تكن على امتداد لبنان بل هي تحالفات انتخابية متناقضة بين دائرة
- وأخرى. وكل ذلك يذهب بعكس القصد من تبني النسبية التي كان المفترض ان تحفز على تطوير الطابع السياسي السليم للتحالفات الانتخابية لا العكس. وطريقة تنظيم القانون للترشيحات التي تبدأ فردية، ثم يليها تشكيل اللوائح، تساهم في تعزيز هذا المسلك النفعي على حساب تنافس الخيارات السياسية في الانتخابات.

في ظل هذه الأجواء، تطلق الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تقريرها الأول لمراقبة الحملات الانتخابية لفترة ما قبل الانتخابات النيابية المزمع عقدها في 6 أيار 2018.

اعتمدت الجمعية في استقاء معلوماتها لتقرير المراقبة على عدد من المصادر:

- تقييم الجمعية للقانون الانتخابي رقم 2017/44.
- تقارير المراقبون/ات طويلو/ات الأمد في 26 قضاء (52 مراقبا ومراقبة).
- المراجعة اليومية للصحف الصادرة في بيروت اضافة الى المواقع الاخبارية الالكترونية.
- الشكاوى التي تلقتها الجمعية من المواطنين والمواطنات وعمد فريق العمل على التدقيق فيها.

شهد إقرار القانون الانتخابي 2017/44 في حزيران 2017 تغييرات طرأت على شكل النظام الانتخابي: فقد تم اعتماد النظام النسبي في الانتخابات للمرة الأولى مع تقسيم لبنان إلى 15 دائرة انتخابية صغيرة يتراوح عدد المقاعد فيها بين 5 و13 مقعداً. كان للجمعية حينها ملاحظات عديدة على القانون ستفضّلها الجمعية مجدداً في تقريرها النهائي ولكن نورد هنا أبرز ملاحظتنا على النظام الانتخابي الذي بدأ المواطنون والمرشحون يعانون منه.

كما بات معلوماً، لم يتم الاستناد إلى المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات في ما يخص النسبة المقبولة لتفاوت عدد الناخبين بين دائرة وأخرى (بحسب المعايير الدولية لا يجب ان تزيد هذه النسبة عن 10% عند تقسيم الدوائر الانتخابية). لقد تم تقسيم الدوائر في هذا القانون عشوائياً، فمثلاً هناك دمج لقضائين في بعض الحالات مثل مرجعيون/حاصبيا وبعلبك/الهرمل والبقاع الغربي/راشيا، في حين تم فصل قضاء المنية عن قضاء الضنية علماً أن للمنوية مقعداً واحداً فقط وبالتالي لن يكون هناك إمكانية لوضع صوت تفضيلي من قبل ناخبي دائرة المنية الصغرى.

كما وان القانون الانتخابي اعتبر العتبة الانتخابية موازية للحاصل الانتخابي كشرط أساسي لتأهل اللوائح، ولذلك تأثير مباشر على عدالة التمثيل بحيث لن تتمكن المجموعات الصغيرة من إيصال ممثليها الى الندوة البرلمانية. كما أدى هذا الأمر الى وجود عتبات انتخابية مختلفة بين الدوائر.

الدائرة الانتخابية	المقترعون/ات المحتملون لعام 2018*	عدد مقاعد الدائرة	العتبة الانتخابية
بيروت الأولى	66,224	8	6.16%
بيروت الثانية	208,861	11	5.38%
صيدا- جزين	75,449	5	12.33%
صور- الزهراني	157,311	7	7.39%
بنت جبيل- النبطية- مرجعيون حاصبيا	224,305	11	4.43%
زحلة	103,060	7	8.42%
راشيا- البقاع الغربي	76,501	6	8.8%

بعلبك- الهرمل	155,494	10	4.93%
عكار	153,051	7	7.71%
طرابلس- المنية-الضنية	179,310	11	4.66%
زغرتا- بشري- البترون- الكورة	117,992	10	4.73%
جبيل- كسروان	118,769	8	8.40%
المتن	101,868	8	7.08%
بعبد	92,676	6	9.30%
الشوف- عاليه	194,461	13	4.54%

*اعتمدت الجمعية في احتساب الناخبون المحتملون لعام 2018 بالرجوع الى نسبة المقترعين/ات في الانتخابات النيابية واسقاطها على عدد الناخبين/ات في 2018 (قبل التدقيق النهائي). تم الرجوع لموقع الوزارة لئخذ عدد الناخبين والناخبات لعام 2018 في الدوائر الانتخابية الخمسة عشر، والى مركز أبحاث LCPS للنسبة التي اقتترعت في انتخابات 2009

كما أعطى القانون في المادة ٩٨ منه لكلّ ناخب صوت تفضيلي واحد لمرشح واحد من الدائرة الانتخابية الصغرى من ضمن اللائحة التي يكون قد اختارها، (وهنا أيضاً ينتفي عامل المساواة بين الناخبين في عدد من الدوائر.

ففي دائرة بعلبك/الهرمل للناخب صوت تفضيلي لمقعد/مرشح واحد من أصل ١٠ بينما يقتصر الأمر في دائرة الشمال الثانية في قضاء المنية على صوت تفضيلي واحد لمقعد واحد). ومن جهة أخرى أعاد هذا القانون المنافسة الى طابعها الفردي فأصبحت بين أعضاء اللائحة الواحدة لحصول كل منهم على أصوات تفضيلية أكثر، ما يزيد من حدة الزبائنية السياسيّة كما ذكرنا آنفاً.

بالخلاصة، فان اعتماد الدوائر الصغيرة والمتوسطة واعتماد العتبة الانتخابية المرتفعة اضافة الى التلية المعتمدة في احتساب الأصوات، مع امكانية تشكيل لوائح غير مكتملة في القانون الانتخابي الحالي، من شأنها أن تؤدي جميعها الى فقدان النسبية لمعناها الحقيقي والعودة الى مفاعيل النظام الأكثر.

لهذه الإشكالية أبعاد عدة:

- أولاً غياب إدارة مستقلة للعملية الانتخابية أي عدم وجود هيئة مستقلة للانتخابات تدير العملية الانتخابية من أولها الى آخرها.
- ثانياً ان إدارة الانتخابات بحسب القانون الحالي بيد وزارة الداخلية مع دور لوزارة الخارجية في انتخابات المغتربين والوزيرين المعنيين مرشحين على الانتخابات.
- ثالثاً وجود وزراء آخرين على رأس حقائب خدمتية أخرى مرشحين على الانتخابات أما الوزراء غير المرشحين فهم أيضاً بمعظمهم ينتمون الى قوى سياسية لديها مرشحين، ما يضع الحكومة برمتها برئيسها ووزرائها أمام اختبار جدي لحياديتها وشفافيتها في إدارة العملية الانتخابية.

للأسف لم يلزم القانون الانتخابي المرشحين الوزراء بالدستقالة والاكْتفاء بتصريف الأعمال بالمعنى الضيق قبل فترة محددة من تاريخ الانتخابات، إنّما فرض الدستقالة على رؤساء ونواب رؤساء المجالس البلدية ورؤساء اتحادات البلديات وغيرهم من موظفي الفئة الأولى والثانية خشية استخدام مناصبهم لغايات انتخابية.

إن ترشح عدد من الوزراء على الانتخابات النيابية يضع عدد من علامات الاستفهام على طبيعة عمل الوزراء المرشحين في فترة الحملات الانتخابية، وإمكانية استخدام مناصبهم ونفوذهم من أجل الدعاية الانتخابية، خصوصاً وأنهم ينتمون لأحزاب سياسية تخوض الانتخابات في الدوائر الانتخابية كافة بعدد كبير من المرشحين والمرشحات.

فحتى لو لم يتناول الوزير في خطابه الملف الانتخابي بشكل مباشر الا ان المساحة الاعلامية التي يحصل عليها تعطيه أفضلية ومساحة أكبر بكثير من المرشحين المنافسين له ما يؤدي الى عدم تكافؤ في الفرص بين المرشحين.

فبغض النظر عما اذا قام رئيس الوزراء او الوزراء المرشحين او الداعمين لمرشحين بخطاب انتخابي مباشر ام لا، الا ان المساحات الاعلامية المباشرة وغير المباشرة التي تمنح لهم تضرب عرض الحائط مبدأ تكافؤ الفرص وتسلط الضوء على إصرار بعض الوزراء على الإعلان عن انجازاتهم خلال فترة الحملة الانتخابية، الأمر الذي يصنف بخانة استغلال النفوذ لغايات انتخابية.

هذا في توصيف المشكلة اما في الحلول في ظل غياب التشريع والمخاطر الجدية التي يطرحها هذا الأمر على ديمقراطية الانتخابات يبقى في أن تقوم هيئة الإشراف بالتأكيد على الوسائل الاعلامية الامتناع عن التغطية الاعلامية لثي نشاط وزارتي.

يقوم به الوزراء المرشحين خلال فترة الحملة الانتخابية، لتأمين مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات ولكي لا يتم استغلال النفوذ من قبل هؤلاء الوزراء لغايات انتخابية.

ونورد في ما يلي بعض الحالات التي يتمظهر خلالها استعمال بعض الوزراء المرشحين لنفوذهم لغايات انتخابية سواء قاموا بذلك بشكل مباشر او غير مباشر:

- في 9 آذار 2018، غرّد وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس عبر تويتر بما يلي: "وقعت الاثنين المنصرم على معاملة فلش الطريق الممتد الى جامعة البلمند بالإسفلت كاملًا وأرسلت المعاملة الى إدارة المناقصات لإجراء المطلوب"، لافتا الى ان "هذا ما أوصاني به الاستاذ طوني سليمان فرنجية خريج هذه الجامعة وأعدكم أنه قبل ولوج الصيف نكون قد أنجزنا ما وعدنا به".
- في 14 آذار 2018 صرّح وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق خلال لقائه مع فعاليات من عائلة الكردي في فندق الرامادا أن "المسودة الأولى من مرسوم العفو العام انتهت وان شاء الله يكون إقرارها في السريع العاجل بعد جهد كبير بذله الرئيس سعد الحريري ووزراء المستقبل". فيأتي التلويح بالعفو العام لي طرح اشكاليات كبرى لجهة احترام القانون والقضاء ولجهة استعمال النفوذ لغايات انتخابية واضحة.
- رعى الرئيس سعد الحريري بوجود وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق حفل تخريج دورة اللطفايين المتمرنين في الملعب البلدي في 18 آذار 2018 في بيروت، وكان هناك حديثاً للوزير المشنوق يعد اللطفايين ان هذه السنة ستكون سنة الوعد من الرئيس سعد الحريري.
- حضور وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل مؤتمر الطاقة الاغترابية في أستراليا والذي عقد بين 9 و10 آذار في فترة الحملات الانتخابية. تطرّق الوزير في نهاية المؤتمر الى أهمية استعادة الجنسية للمغتربين مطالباً الحاضرين بنبذ التيار ان قام الأخير بربط الانتشار بأي مصالح فئوية.
- في 7 آذار 2018 غرّد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل على موقع تويتر بأنه "أصبح اليوم بإمكان اللبنانيين المسجلين للاقتراع في الخارج الحصول على جواز سفر جديد بألف ليرة لبنانية فقط وبسرعة كبيرة ومن دون كلفة نقل وذلك للتمكن من استعماله في الانتخابات النيابية المقبلة" ما طرح عدد من التساؤلات لناحية استخدام الصفحة الخاصة بالوزير وليس وزارة الخارجية والمغتربين وهكذا تصريح. واستفادة الوزير من هذا الأمر للترويج لنفسه انتخابياً.

ان تلك الممارسات من قبل الوزراء من شأنها زيادة أسهم المرشحين الوزراء وإعطائهم مساحة اعلامية مجانية في التغطية الاعلامية ما يطبع بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين والمرشحات في ظهورهم على الوسائل الاعلامية وامكانية استغلال نفوذهم في السلطة لغايات ترويجية لشخصهم. من هنا تطالب الجمعية هيئة الاشراف باتخاذ اجراء يمنع التغطية الاعلامية للأعمال الوزارية خلال فترة الحملة الانتخابية وذلك ايماناً بحق الجميع في الحصول على قسط متساو من الظهور الإعلامي.

٤- دور هيئة الإشراف على الانتخابات وغياب ادارة مستقلة ودائمة مشرفة على الانتخابات

لا شك أن من بين أبرز ما نص عليه القانون الانتخابي هو تشكيل هيئة إشراف دائمة على الانتخابات بعكس نظيرتها في العام 2009 حيث لم تكن هيئة دائمة. لكن ما زالت الهيئة الحالية مرتبطة بالادارة النازمة للانتخابات أي وزارة الداخلية والبلديات لا سيما في الأمور المتعلقة بالميزانية. لذلك ترى الجمعية أن من بين الأسباب الموجبة التي تناادي بها من أجل تأسيس هيئة مستقلة ودائمة منظمة للعملية الانتخابية:

1. تأمين حياد واستقلالية منظمي العملية السياسية
2. بناء ثقة الناخبين بنتائج العملية الانتخابية
3. بناء جهاز دائم ومحترف يتخصص في ادارة العملية الانتخابية لئلا الانتخابات لا تتحضر في أيام وأشهر بل هي عملية متواصلة ومتكاملة وتحتاج الى تراكم الخبرات

وبما أن الحكومة المشرفة على الانتخابات كما وزير الداخلية والبلديات أطراف اساسية في الحملات الانتخابية في الدورة الانتخابية الحالية، تعتبر الجمعية أنه كان من الضروري وجود هيئة مستقلة تقوم بتنظيم وادارة الانتخابات والإشراف عليها وتعمل كمؤسسة منفصلة كلياً عن السلطة التنفيذية تحديداً وبقية السلطات وتتمتع باستقلال مالي وإداري.

ومع ذلك تبقى المهام المناطة بالهيئة في غاية الأهمية فالقانون حدد للهيئة مهام أربعة اساسية:

1- مراقبة الإنفاق الانتخابي: مع ما تتبعه تلك المراقبة من إصدار قرارات وتعاميم تتعلق بضرورة استلام الكشوفات المالية للحملات الانتخابية والتدقيق فيها وتعميم النماذج الخاصة بالتقارير التي يجب تلقيها أكان من المرشحين/ات أو اللوائح الانتخابية. وفي هذا الإطار أيضاً تأمل الجمعية من الهيئة أن تبادر إلى نشر التقارير المالية التي تردها من المرشحين لتحقيق المزيد من الشفافية في العملية الانتخابية ولتشجيع الرأي العام على المساهمة في مراقبة وتقييم أداء المرشحين.

2- مراقبة الإعلام والإعلان الانتخابيين: وهنا يلفت الجمعية عدم المساواة الفاضحة في الظهور الإعلامي للمرشحين لا سيما في بعض البرامج الرئيسية التي تمرّ خلال أوقات الذروة والتي يبدو أنها مدفوعة الثمن كما يلفت نظر الجمعية غياب شبه الكامل لتصريح المرشحين والوسائل بالشكل عن الاعلانات الانتخابية التي تمر عبر الشاشات اللبنانية فنجد مثلاً إعلانا واضحا لحزب او لائحة او مرشح من دون ان يتضمن في آخره ان هذا الاعلان مدفوع الثمن.

في السياق عينه تنتظر الجمعية من هيئة الإشراف على الانتخابات الإعلان عن المخالفات المرتكبة من الوسائل الاعلامية والتي كانت الهيئة قد رصدتها، كما وتطالب الجمعية الهيئة بإيداع الرأي العام المعلومات الكافية عن الإجراءات التي تم اتخاذها بحق المخالفين. وتتمنى الجمعية على الهيئة توضيح التليات المتعلقة بمراقبة المساحات التي تخصصها الوسائل الإعلامية للبرامج الانتخابية من مقابلات ودعايات واعلانات كما وكيفية تعامل الهيئة مع المخالفات في هذا الإطار وبشكل خاص لناحية تأمين المساواة في الظهور الإعلامي للمرشحين.

3- التثقيف الانتخابي: في هذا الإطار تطلب الجمعية من الهيئة البدء بأسرع وقت ممكن بحملة التثقيف الانتخابي للناخبين والناخبات اذ قامت الجمعية حتى كتابة هذا التقرير بأكثر من 100 ورشة عمل لشرح القانون الانتخابي للمواطنين/ات في مختلف المناطق اللبنانية وقد لحظت نقصاً كبيراً في المعلومات الانتخابية لديهم/ن، خاصة في الجزء المتعلق بالاقتراع للائحة والصوت التفضيلي، مع ما يترتب عليه من تبعات أهمها ارتفاع عدد الأصوات الملقاة عند عملية الفرز.

4- منح تصاريح المراقبة للجهات المحلية والدولية الراغبة في مراقبة الانتخابات: وقد حصلت لادي من الهيئة على موافقتها على طلب الجمعية لمراقبة الانتخابات وتتابع الجمعية مع الهيئة التفاصيل اللوجيستية المرتبطة بإصدار تصاريح المراقبة لمراقبيها. كما التقت الهيئة برئيس الهيئة وأمين سرها حيث أجابوا عن بعض الاسئلة التي رفعتها الجمعية اليهم (تجدون الاسئلة والاجوبة مع الملحق).

0- في أداء وزارة الداخلية والبلديات:

تعتبر الجمعية أن وزارة الداخلية والبلديات التزمت واحترمت حتى كتابة هذا التقرير جميع المهل القانونية التي تُمهّد لحصول الانتخابات في موعدها غير أن مراقبة أداء الوزارة ما زال قائماً ولن ينتهي حتى الانتهاء من العملية الانتخابية وتقييم أداء هيئات الأقسام في المراكز والأقسام الانتخابية كافة كما ولجان القيد عند عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج.

وهنا يهّم الجمعية ان تلفت النظر انها لم تراقب لتاريخه التدقيق الذي يتم في دائرة النفوس المرتبط بتصحيح قوائم الناخبين والناخبات والجمعية في صدد التواصل مع لجان القيد لمعرفة التفاصيل المرتبطة بعملهم وفي هذا الاطار تبقى الاشكالية التي يعاني منها من طلب تصحيح قوائم ان لجان القيد لا تراسل مقدمي الطلبات لتبلغهم عن ما حصل بملفهم بل يكتفي الناخب بمعرفة نتيجة التدقيق عند تجميد القوائم اي عندما يكون من الصعب عليه القيام بأي شيء بعد ذلك.

لجهة تدريب هيئات القلم، أبلغت الوزارة الجمعية ان تدريبات هيئات القلم تجري على قدم وساق وستحضر الجمعية احدى ورشات التدريب التي ستجري الليلة في بيروت لتعمد على تقييم أولي لتلك التدريبات كما أن الحملة الاعلانية للوزارة لتثقيف الناخبين بدأت ستتسكمل وفق مراحل متعددة حتى يوم الاقتراع.

بيد أن الجمعية تعتبر أن هناك التباساً في علاقة الوزارة مع هيئة الإشراف على الانتخابات، كما وفي الأدوار المعطاة لكل منهما، إذ تقوم الوزارة على سبيل البيان لا الحصر بمهام الهيئة لجهة التثقيف الانتخابي للناخبين والناخبين. كما أن التأخر في صرف الاعتمادات المخصصة للهيئة من قبل الجهات المعنية أدى الى تأخر الهيئة في بدء عملها، وأثر سلباً على القيام بمهامها ما شكّل التباساً لدى كثير من المرشحين والمرشحات في علاقتهم مع الهيئة. وهذا كان جلياً من خلال الاتصالات التي وردت من قبل مرشحين/ات وماكيناتهم الانتخابية ومستشاريهم الى مكتب الجمعية تستوضح عن أمور تتعلق بمراقبة الحملات الانتخابية وعن ما إذا كان هناك نماذج خاصة للتقارير المالية.

كان لفتاً في هذه الدورة الانتخابية إقدام النساء على الترشح للانتخابات فمن مجموع 976 مرشحاً ومرشحة، ترشحت 113 امرأة أو ما يعادل 11.57% من مجمل المرشحين، وهذه سابقة لم يشهدها لبنان منذ 1953، سنة إعطاء المرأة اللبنانية الحق بالاقتراع والترشح للانتخابات العامة.

غير أن تلك النسبة لا تعني بالضرورة انضواء 113 مرشحة في لوائح، بحيث يفرض القانون الانتخابي على المرشحين والمرشحات ضرورة الانضواء في لوائح انتخابية من أجل خوض الانتخابات وإلا لا يعتد بهذا الترشح ويعتبر بمثابة المُلغى.

٧- المساحات الإعلامية والاعلانية بين المرشحين

نص القانون الانتخابي على تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابي، غير أن تأخر الهيئة في الإعلان عن المخالفات التي رصدتها على صعيد عدم التوازن بالظهور الإعلامي وعدم توضيح الإجراءات التي تم استخدامها بحق المخالفين يثير المخاوف والشكوك حول التأمين المساواة في الفرص بين المرشحين ودور الهيئة في هذا الإطار. كان ذلك جلياً في ظهور برامج جديدة ذو طابع انتخابي للترويج لمرشحين في ظل غياب ظهور مرشحين آخرين منافسين على الشاشة. هنا تسأل الجمعية الهيئة عن مراقبتها التوازن الإعلامي في التغطية الانتخابية في نشرات الأخبار خصوصاً وأن أغلب المحطات اللبنانية تميل الى دعم مرشحين ولوائح معيّنة وإغفال لوائح أخرى، كما وتسأل عن آلية مراقبتها الانفاق الانتخابي على المواد الاعلانية والاطلاعات الإعلامية للمرشحين. وتتوجه الجمعية الى هيئة الاشراف مطالبة بتوضيح الآليات التي قد تعتمدها الهيئة في مقاربتها لموضوع الاعلاميين والاعلاميات المرشحين فيما يتعلق بالمساحة المعطاة لهم من ضمن عملهم في المؤسسات الإعلامية.

٨- مخالفات رصدها مراقبو ومراقبات الجمعية:

تلقت الجمعية تقارير عمل 52 مراقباً ومراقبة موزعين على كافة الأقسية اللبنانية، رصدت تلك التقارير المخالفات والمشاهدات العامة للأجواء الانتخابية السائدة في الدوائر كافة والتزام السلطات المحلية والمرشحين والمرشحات بالقانون الانتخابي.

تتميز المخالفات والمشاهدات التي وردتنا من مراقبي الجمعية بأن ما يجري في المناطق له أربعة عناوين أساسية:

١- استعمال الأماكن العامة ودور العبادة والمدارس وغيرها لغايات انتخابية وهذا النوع من المخالفات الذي قد يبدو بسيطاً للبعض إلا أنه يعكس ثقافة سائدة لدى بعض المرشحين بالخلط بين ما هو ملكهم الخاص وملك أحزابهم وبين ما هو ملك عام للمواطنين والمواطنات كافة ولا يجوز الاستفادة منه من قبل طرف محدد دون الآخر ولهذا السبب منع القانون هذا الاستعمال إذ بالإضافة الى عدم التساوي في الفرص بين المرشحين في هذه الحالة إلا أنه يعكس أيضاً نظرة لدى الناخبين بان الطرف الذي يستعمل هذه الأماكن لديه نفوذ أوسع من الآخرين وبالتالي قدرة في التأثير ما قد يؤثر على خيارات هؤلاء الناخبين أيضاً.

٢- انتشار كثيف للدعاية الانتخابية غير المنظمة من هنا دعوة للبلديات بتنظيم وتحديد اماكن وضع الاعلانات الانتخابية ووقف المخالفات في هذا الإطار

٣- بدء الحديث عن الرشاوى والخدمات بشكل واسع خاصة في اماكن المعارك الانتخابية الحامية وهنا تضع الجمعية وزارة الداخلية وهيئة الاشراف والقضاء اللبناني أمام مسؤولياتهم للتحرك بهدف الحد من هذه الظواهر. كما تدعو الجمعية المواطنين والمواطنات كافة الذين يتعرضن لتلك الممارسات بالتبليغ الفوري عنها للمساهمة في الحد منها.

٤- بدء محاولات الضغط على الناخبين للتأثير على خياراتهم الانتخابية.

اليكم بالتفصيل المخالفات التي رصدتها الجمعية في المناطق اللبنانية

استخدام موارد عامة لغايات انتخابية

بيروت الثانية

- لقاء انتخابي في السراي: زار رئيس اساقفة الفرزل وزحلة والبقاع للروم الملكيين الكاثوليك المطران عصام يوحنا درويش يرافقه راعي ابرشية كندا للروم الملكيين الكاثوليك المطران ابراهيم ابراهيم وامين عام المجلس الأعلى للروم الملكيين الكاثوليك، مدير عام وزارة الزراعة المهندس لويس لحدود، رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري في السراي الكبير وعرض معه مختلف الأوضاع على الساحة اللبنانية بشكل عام مع اقتراب الإنتخابات النيابية، وعلى الساحة البقاعية والزحلية بشكل خاص، مع عرض لحاجات المنطقة وابنائها.

- أعلن الرئيس نبيه بزي أعلن برنامج لائحة «التنمية والتحرير» وحركة «أمل» والأسماء لخوض الإنتخابات من مقر الرئاسة الثانية في عين التينة في 19 شباط

الشوف

- تنظيم لقاءات انتخابية من قبل طلاب الجامعة اللبنانية - كلية العمارة والفنون الجميلة - الفرع الرابع في دير القمر مع مرشح الحزب التقدمي الاشتراكي الأستاذ تيمور جنبلاط

عاليه

- تعليق صورة للمرشح أنيس نصار على حائط مبنى بلدية سوق الغرب في عاليه

بنت جبيل

- استخدام الحسينيات في تبنين وبنت جبيل من قبل مرشحي حركة أمل وحزب الله للدعاية الانتخابية

البقاع الغربي- راشيا

- استخدام ثانوية الصوري الرسمية من قبل تيار المستقبل وحضور أمين عام تيار المستقبل أحمد الحريري للترويج للائحة المستقبل

- استخدام مدخل الجامعة اللبنانية الدولية في منطقة الخيارة للترويج لعبد الرحيم مراد

زحلة

- قيام رئيس بلدية رباق جان معكرون باستقبال مرشح حزب الله انور جمعة في البلدية واجتمعوا للوقوف على مشاكل المنطقة في البلدية
- زيارة أحمد الحريري لكاتدرائية الروم الملكيين الكاثوليك واللقاء برئيس أساقفة فرزل وزحلة والبقاع للروم الملكيين الكاثوليك المطران عصام درويش والتطرق لموضوع الانتخابات.

كسروان

- تعميم صادر عن مدرسة جنة الأطفال أو ما يعرف ب-Paradis d'Enfant للترويج لنعمة افرام- دعوة لعشاء ثم الغاؤه.

بشري

- ان رئيس بلدية حصرون السيد جيلبار السمعاني يستخدم المبنى البلدي لتسويق حزب القوات اللبنانية ومرشحها السيد جوزيف اسحاق للانتخابات النيابية 2018 في قضاء بشري وذلك منذ بداية شهر شباط الى هذا التاريخ
- أن بلدية بشري تجري الاتصالات لدعوة الناخبين الى لقاءات انتخابية من عشوات ومهرجانات سياسية، من خلال صفحة البلدية على الفايسبوك كما ويتم ارسال دعوات للناخبين لمتابعة صفحة حزب القوات اللبنانية

جزين

- وزّع امل ابو زيد الكمبيوترات المحمولة في معهد ماريا عزيز الرسمي

بعلبك الهرمل

- اعلان لائحة الأمل والوفاء في بعلبك الهرمل من قلعة بعلبك بتاريخ 18 آذار 2018
- تقام لقاءات انتخابية في الجوامع من قبل لائحة نحمي ونبني في احياء الهرمل- الدورة الهرمل-المعالى
- خلال اللقاءات الانتخابية يتم لصق الصور ورفع اعلام حزب الله في الجوامع المذكورة

البترون

- الكتائب اللبنانية - التيار الوطني الحر - القوات اللبنانية تعقد لقاءات انتخابية في صالة كنيسة عبرين- كنيسة في بلدة اسيا - كفرحتنا- وسلعاتا.

الضاحية

- عقد حزب الله وإتحاد بلديات الضاحية الجنوبية وبلديات الضاحية (الغبيرى، حارة حريك، برج البراجنة، المريجة وتحويطة الغدير) في مبنى اتحاد بلديات الضاحية على طريق المطار اللقاء الإعلامي الخاص لإصدار التقرير الإنمائي الاجتماعي الذي عمل عليه كل من نواب ووزاء حزب الله، بلديات وإتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، والعمل الاجتماعي في حزب الله، وذلك بعد إنجاز تقرير الأعمال والمشاريع الكبرى التي نفذت في الضاحية الجنوبية بين عامي 2007 و2017. كما وتطرق النائب علي عمار خلال اللقاء الإعلامي عن الانتخابات كما والترويج للوائح الحزب وحلفائه.

- تحدث النائب علي عمار عن تضحيات شهداء الحزب خلال لقاء سياسي عُقد في داخل مسجد الامام المهدي في منطقة الغبيري بحضور عدد من فعاليات المنطقة
- شارك موظفو بلدية الغبيري بلباسهم البلدي وباستخدام معدات وآليات البلدية بالإضافة الى تأمين الحماية من قبل شرطة البلدية بتعليق صور واعلانات المرشحين للانتخابات النيابية وأبرزها الصور الخاصة بالمرشح فادي علامة وهو ابن المنطقة.
- قامت الماكينة الحزبية لحزب الله بشرح القانون الانتخابي في 7 آذار 2018 في حسينية الوقف الجعفري في مبنى بلدية برج البراجنة وقد روجت صفحة البلدية لهذا اللقاء على صفحتها الرسمية على الفيسبوك.

ضبط أو تخويف الناخبين/المرشحين

- رش وكتابة شعارات على لوحات إعلانية خاصة بتيار المستقبل في منطقة الحدث (مدخل الضاحية الجنوبية من جهة الحدث) الشوف
- تحطيم لوحات اعلانية انتخابية للمرشح ونأم وهاب بطريقة مُتعمدة

دعاية انتخابية خارج الأماكن المحددة (دعاية غير منظمة)

بيروت الثانية

- استخدام عدد من الجسور وعواميد الدنارة والذئفاق وغيرها للترويج للمرشحين

عكار (الجومة والقيطع)

- استخدام عواميد الدنارة وجسور المشاة على الطرقات العامة للترويج للمرشح كاظم الخير

عاليه

- تعليق صور لمرشحي القوات اللبنانية والحزب الديمقراطي والحزب التقدمي الاشتراكي في مناطق عاليه، سوق الغرب، وخذة على الجسور والطرقات العامة

البقاع الغربي-راشيا

- تعليق يافطات وصور مرشحين في كل من الخيارة، لبلاد، القرعون، راشيا، غزة، جب جنين خارج الاماكن المخصص لها من قبل مرشحي المستقبل والمرشح عبد الرحيم مراد.

زغرتا

- طوني فرنجية/ إسطفان دويهي/ سليم كرم وباقي المرشحين يلصقون صورهم في خارج الأماكن المحددة (عواميد كهرباء، انارة، طرقات عامة، جسور)

جزين

- قيام كل من زياد اسود-جاد صوايا. امل ابو زيد- ابراهيم عازر- صلاح جبران بلصق صورهم في الشوارع وعلى الأعمدة

الهرمل

- اغلبية المرشحين يعرضون صورهم على اعمدة الكهرباء وعلى حيطان دعم الطرقات وفي الساحات كما ان بلديات القضاء لم تخصص لوحات لعرض صور المرشحين في بلدات القضاء كافة

الضاحية

- تعليق صور ويافطات داعمة للمرشحين علي عمار وفادي علامة على اعمدة الكهرباء او الجسور في منطقة الضاحية الجنوبية.

كسروان

- تعليق صور ويافطات داعمة للمرشحين على أعمدة الكهرباء والجسور

ملحق رقم 1

الزمان: بيروت في 19 آذار 2018
المكان: مكتب المدير العام - الحمرا - بيروت

تفاصيل الأسئلة والاجوبة التي وجهتها الجمعية الى المدير العام للشؤون السياسية واللجئيين الاستاذة فاتن يونس:

سؤال:

سألت الجمعية المدير العام عن تحضيرات الوزارة ليوم الاقتراع.

الجواب:

فيما يتعلق بتدريبات الموظفين، تم تدريب 52 موظفا من مختلف المحافظات وهؤلاء بدورهم قاموا بتدريب حوالي 412 شخصا في المناطق، سيحصل التدريب الأخير حوالي اسبوعين او ثلاثة قبل الانتخابات وذلك لكي لا ينسى المتدربون المعلومات التي سيتلقونها.

سؤال:

هل ممكن لLADE أن تحضر أحد التدريبات لبدء ملاحظاتها؟

الجواب:

طبعاً وسيعمد مكتب المدير العام بتبليغ الجمعية عن أقرب تدريب سيحصل لتضرره.

سؤال:

هل بتت الوزارة الشكل النهائي والمواصفات النهائية لقوائم الاقتراع؟

الجواب:

لم يتم بت الشكل النهائي بعد (اي ما اذا سيكون الاسم اولاً و من ثم الصورة ومن ثم الخانة الخ) ولكن سيختلف حجم القسيمة بحسب الدوائر الانتخابية وعدد اللوائح، الرقم التسلسلي سيكون فقط على الدفتر الاساسي وليس على القسيمة بحد ذاتها، لحدّ الآن، سيتم اعتماد اشارتين للتصويت (x وعلامة الصح) بالنسبة للظرف، سيكون هناك فتحة تظهر القسيمة المطوية وقد طلبت المدير العام من الجمعية ارسال اقتراحها في هذا الاطار.

سؤال:

هل سيتم ادخال الهواتف الذكية الى داخل قلم الاقتراع؟

الجواب:

ل، ولكن سيصدر تعميم يشير بشكل واضح ان التصوير خلف العازل ممنوع كما ان المعزل المعتمد للانتخابات القادمة يسمح بمعرفة ما اذا كان الناخب يهّم باستعمال هاتفه للتصوير ام لا.

سؤال:

ما سيكون توجه ادارة الانتخابات في موضوع تعليم القسائم؟

الجواب:

كما أشرنا سابقا فان هنالك اشارتين يعتد بهما في عملية التصويت واذا شك رئيس القلم بأي قسيمة، يمكنه تدوين الملاحظات في المحضر لكي تبتّ لجان القيد بالموضوع.

سؤال:

ماذا عن الحملة التثقيفية للوزارة؟ لماذا تأخرت؟ والاعلانات التي بدأت أثارت انتقاد الكثيرين؟

الجواب:

هنالك حملة إعلانية واسعة متعلقة بالتثقيف بدأتها الوزارة وهي حملة متنوعة ولها مراحل عدة وستتكشف مع اقتراب موعد الاقتراع.

سؤال:

ماذا عن عدد الأخطاء في قوائم الناخبين التي تبلغت بها لجان القيد؟

الجواب:

هذا الملف يتابعه المدير العام للأحوال الشخصية وليس الشؤون السياسية.

تفاصيل الأسئلة التي تم طرحها على هيئة الإشراف على الانتخابات

- ما هي الميزانية المرصودة للهيئة؟
أبدت الهيئة تحفظاً على نقاش هذه التفاصيل خاصةً وان المرسوم لم يكن قد صدر بعد وبالتالي كان من غير الممكن الانطلاق بالنقاش حول هذه النقطة بالتحديد دون الاستناد الى نص مرسوم واضح .
- هل بإمكاننا كجهة تراقب الانتخابات ان نحصل على نسخة من الميزانية؟
ان بعض القرارات كما مضمونها كما المراسيم وحده رئيس الهيئة مخول مشاركتها من خلال المؤتمرات الصحفية ووفق ما يراه مناسباً.
- هل تم صرف الاعتمادات المخصصة للهيئة من قبل السلطات المعنية؟
لم تكن قد صرفت عند تاريخ عقد الاجتماع.
- ما هو عدد أعضاء الجهاز التنفيذي للهيئة؟
٤ موظفين و٢٥ مراقباً للإعلام والاعلان تم تعيينهم ويقومون حالياً بعملهم.
- هل هو برأيكم كاف لتمكين الهيئة من القيام بمهامها؟
كلا، وهم ما زالوا بحاجة للدعم لناحية الموارد البشرية والتقنيات والتجهيزات والتي لم تكن قد تأمنت بعد.
- هل تستعد الهيئة للقيام بحملة تثقيفية للناخبين بحسب ما تنص عليه المادة ١٩ من قانون الانتخابات النيابية رقم ٢٠١٧/٤٤؟
نعم بالتعاون مع الوزارة وستصدر قريباً.
- هل تلقت الهيئة طلبات وسائل الإعلام الخاصة المقروءة والمرئية والمسموعة الراغبة في المشاركة في الاعلان الانتخابي المدفوع الأجر؟ من هي هذه الوسائل الإعلامية؟
نعم.

- هل تمارس الهيئة حالياً مراقبة على الإنفاق الانتخابي للمرشحين؟ وما هي المنهجية التي تعتمدها الهيئة في هذا الإطار؟
نعم، فهناك تقارير دورية تتم أرشفتها بغية متابعة إنفاق المرشحين
- هل تلقت الهيئة شكاوى من مرشحين او جهات مراقبة حول أداء وسائل الإعلام؟ كم عددها؟ هل من الممكن الحصول على نسخ منها؟ وما كان رد الهيئة؟
لم يتم ذكر اي شكاوى مع إبداء استعداد الهيئة لتلقي الشكاوى والتصرف حيالها.
- هل اصدرت الهيئة توصيات ملزمة الى وسائل الاعلام، بما يضمن تأمين العدالة والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين وبين اللوائح؟
تم توجيه تنبيه للوسائل المخالفة مع حرص الرئيس على عرض المعلومات خلال مؤتمر صحفي تعقده الهيئة والتحفظ على مناقشة التفاصيل مع هيئات المراقبة.